بسم الله الرحمن الرحيم

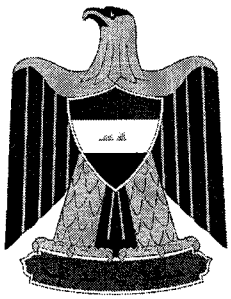

كلمة وفد جمهورية العراق

يلقيها معالي وزير الخارجية

هوشيار زيباري

أمام الاجتماع الرفيع المستوى

المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠

٢٠١٠/٩/٢٠

نيويورك

سعادة رئيس المؤتمر

سعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون.

السيدات والسادة رؤساء الوفود المشاركة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة لترؤسكم أعمال الاجتماع الرفيع المستوى المعني بمتابعة الأهداف الإنمائية الألفية التي اتفق عليها قادتنا في عام ٢٠٠٠، وإننا على يقين من أن خبرتكم ستكون عاملاً مهماً في إنجاح أعمال هذا الاجتماع في ضوء مبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

قد وضع قادتنا عام ٢٠٠٠ اهدافاً أساسية لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة ، تناول القضاء على الفقر والجوع ، وشمولية التعليم الابتدائي ، وتعزيز المساواة بين الجنسين ، وتخفيض معدل وفيات الأطفال ، وتحسين الصحة النفاسية ، ومكافحة فايروس المناعة المكتسب (الايدز) ، والمحافظة على البيئة ، وإقامة شراكة عالمية. وفي السياق العام، يمكننا أن نتفق مع ما جاء في مشروع الوثيقة الختامية التي ستصدر عن هذا الاجتماع، بان تقدماً ما قد انجز على طريق تحقيق تلك الأهداف وبالذات فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، وان التعاون والتضامن الدولي قد شهد تقدماً في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية ، على الرغم من وجود ما يفوق البليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر المدقع. الا انه من جانب اخر، لم يبق فاصل بيننا وبين تحقيق تلك الأهداف الا خمس سنوات ، واذا لم يحصل تقدم حقيقي خلال تلك السنوات

القليلة القادمة ، فان عواقب ذلك ستنعكس سلباً على مجتمعاتنا جميعاً ، الأمر الذي سيساعد على إيجاد بيئة مؤاتية لعدم الاستقرار وتصاعد الإرهاب والعنف وتفشي الأمراض الوبائية والتدهور البيئي. اننا نعتقد ان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية امر ممكن التحقيق اذا توافر الالتزام الكافي والسياسات الرشيدة والجهود والموارد الكافية ، والتعاون الدولي.

السيد الرئيس،

لقد شهد الوضع الاقتصادي في العراق تحسناً كبيراً من خلال جملة من القوانين الاقتصادية والمالية والاستثمارية التي صدرت عن الحكومة العراقية وأسهمت في زيادة دخل الفرد وتحسين قدرته الشرائية ومستوى الرفاه الاجتماعي. وقامت الحكومة العراقية باعداد ميزانية لعام ٢٠١٠ ، ليس من اجل اعادة الاعمار فحسب بل من اجل بناء اقتصاد سليم ومعافى لدفع عجلة النهوض والتقدم إلى الامام. وفي الرابع من نيسان الماضي أطلقت الحكومة العراقية خطة إنمائية وطنية لفترة خمس سنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ ، تتضمن ما يقارب المباشرة في ٢٧٠٠ مشروعاً استراتيجياً في القطاعات المختلفة تبلغ تكلفتها ١٦٨ بليون دولار ، بغية تطوير الاقتصاد العراقي وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للعراقيين. وسيؤدي تنفيذ هذه الخطة إلى إيجاد ٤ ملايين فرصة عمل من اجل معالجة مشكلة البطالة في العراق.

اما فيما يتعلق بسعي العراق لتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية ، فاننا نعمل الان على تركيز الجهود لتحسين اداء القطاع الزراعي وتقديم المساعدات المختلفة للفلاحين من اجل زيادة الانتاجية الزراعية ، الامر الذي سيساهم في توفير الغذاء وفي الحد من الفقر المدقع والقضاء على الجوع،

وعلى زيادة دخل الأسرة وتحسين التغذية وتوفير المستلزمات الصحية والطبية من اجل تقليل وفيات الأطفال والوفيات النفاسية . وفي مجال تطوير التعليم الابتدائي وتعزيز الدعم التربوي ، فقد تم تأهيل هذا القطاع بعد ما لحق به من دمار من جراء الحروب العبثية التي شنها النظام السابق على جيرانه وعلى شعبه، ومن جراء اعمال العنف والتخريب التي شهدها العراق بعد سقوط ذلك النظام. لقد شملت اعمال اعادة تأهيل هذا القطاع المحافظات العراقية كافة والمناطق الريفية والنائية بصورة خاصة، ونظمت حملة توعية مجتمعية من أجل عدم ترك الاطفال لمدارسهم. كما عملت حكومة العراق على ازالة كافة المعوقات والحواجز امام تعليم الفتيات في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، وقادت حملة للتثقيف الاجتماعي لنبذ بعض الاعراف الاجتماعية التي تحول أحياناً دون مواصلة الفتيات تعليمهن الجامعي، كما تم تعزيز تدابير الحماية الاجتماعية للمرأة من خلال اصدار القوانين والمساواة في فرص العمل، وينعكس موضوع المساوات بين الجنسين من خلال وجود ثلاث مناصب وزارية تشغلها النساء في العراق ، ولدى العراق حاليا سفيرات يمثلن بلدهنّ في بلدان مهمة . كما تبلغ نسبة النساء في مجلس النواب العراقي ٢٥% من عدد الاعضاء، وهي اعلى نسبة تمثيل للنساء برلمانات المنطقة .

أما فيما يتعلق بالجوانب الصحية ، فقد عملت وزارة الصحة العراقية على تعزيز الانظمة الصحية والتوسع الافقي في بناء المستشفيات والمراكز الصحية ومراكز الرعاية الصحية للامهات الحوامل، ومراكز معالجة الامراض الوبائية والمتوطنة، وعملت على اعداد دورات تأهيلية للكوادر الصحية خارج وداخل العراق وبمساعدة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في هذا المجال من

أجل بناء القدرات، لتشمل الرعاية الصحية المواطنين كافة، وخصوصاً الفئات الفقيرة وسكان المناطق الريفية والشباب من كلا الجنسين.

أما في مجال التنمية ، وبعد ان شهد الوضع الامني في العراق تحسنا كبيرا ، فقد ركزت حكومة العراق على تعزيز التنمية المستدامة وخاصة في مجال الاستدامة الايكولوجية(التعايش البيئي الاحيائي) والتصدي لتغير المناخ، حيث استحدثت وزارة للبيئة ولاول مرة في تاريخ العراق الحديث، واصدرت تشريعات بيئية من اجل الحفاظ على بيئة مستدامة ، والتواصل مع الشركاء الدوليين لبناء القدرات البيئية في العراق . اننا ، في العراق ، نؤكد على ان تحقيق التنمية المستدامة ينبغي ان لا يتم بمعزل عن البيئة، وان كلا التحديين مترابطان ويكمل احدهما الاخر. فالتنمية لا يمكن ان تستمر في ظل بيئة متدهورة، كما لا يمكن حماية البيئة عندما لا تضع التنمية في حساباتها تكاليف تحسين بيئتها.

ان العراق واحد من البلدان التي تسعى الى تنفيذ التنمية المستدامه بمفهومها الشامل ، وان التشريعات البيئية وستراتيجيات وخطط التنمية فيه تؤكد على مبدأ الإستدامة في عمليات التنمية والإدارة البيئية المتكاملة، وتعمل على تأمين دراسات تقييم الأثر البيئي لأي نشاط تنموي او بشري يتقرر فعله في العراق، ودمج البعد البيئي بالبعدين الإقتصادي والإجتماعي. الاّ انه وبسبب الظروف التي مرّ بها العراق والحروب التي عانى منها خلال فترة النظام السابق ، فان البعد البيئي للتنمية قد لحق به ضرر كبير، الا ان هناك محاولات جادة من قبل الدوائر العراقية ذات العلاقة من اجل تحسين البنى الإرتكازية للبيئة .

السيد الرئيس

تعتبر الشراكة العالمية حجر الزاوية للتعاون الدولي . ويعمل العراق حاليا ، ومن خلال العهد الدولي مع العراق والتعاون مع برامج الامم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة ، على إدامة العمل في ظل شراكة وتعاون دولي من اجل اعادة الاعمار ، وبناء أقتصاد حر متكامل مع محيطه الاقليمي والدولي ، وتعزيز قدرات الشعب العراقي الأقتصادية وتحسين الحالة الأجتماعية. ومن هذا المنطلق فقد عملت الحكومة العراقية على أتخاذ أجراءات أقتصادية مهمة على الصعيد الدولي وابرزها، الأيفاء بألتزامات العراق مع صندوق النقد الدولي، وعقد الأتفاقات الثنائية مع الدائنين التجاريين لتسوية الديون والمطالبات التي ورثها عن النظام السابق ، وقد قطع العراق شوطا كبيرا في هذا المجال ، ومن خلال التعاون الدولي استطاع العراق من خفض نسبة ٨٠% من الديون المستحقة عليه لنادي باريس ، واننا نتطلع الى ان تحذو الدول الاخرى الدائنة للعراق حذو دول نادي باريس في معالجة الدين الثنائي .
وفي الختام فان عملية التنمية تبقى في المقام الاول مسؤولية وطنية لايمكن ان تتحقق من دون الملكية والقيادة الوطنية لمجالاتها المتنوعة ، كما ان الخصوصيات الوطنية والاقليمية تعطي لعملية التنمية ملامحها ، وتعمل الموارد الوطنية دورا كبيرا في رسم ستراتيجيتها ، وعليه فليس هناك انماطا جاهزة لعملية التنمية يمكن تعميمها.

ان السنوات الخمس المتبقية لتحقيق الاهداف الانمائية للألفية تتطلب من الجميع عملا دؤوبا ، ونحن في العراق نتطلع الى ان تكون تلك السنوات حاسمة في احداث نقلة نوعية في عملية التنمية في العراق تساهم في استقرار المنطقة وتقدمها .

وشكراً .